الصباح AL-SABAH

### آخر موعد لتسلم ملخص الأبحاث 20 مايو

# «كلية الحقوق»: مؤتمر «مواجهة التحديات الاقتصادية» 25 يوليو

كشف قسم القانون العام في كلية الحقوق بجامعة الكويت عن انطلاق مؤتمره السنوي تحت عنوان «القانون العام في مواجهة التحديات الاقتصادية» خلال الفترة من 25 حتى 26 يوليو المقبل عبر برنامج «يوتيوب»، وذلك تحت رعاية القائم بأعمال كلية الحقوق د. عبدالله الحيان.

ودعا القسم، في بيان صحافي، الباحثين المختصين في القانون العام بفروعه المختلفة «القانون الدستوري، والإداري، والاقتصادي، والمالي» للمشاركة بأوراق بحثية تتعلق بدور القانون العام في مواجهة التحديات الاقتصادية، لافتا إلى أن آخر موعد لاستلام ملخص البحث الخميس الموافق 20 مايو المقبل، موضحا أنه سيتم نشر عدد من الأبحاث المشاركة في مجلة الحقوق بجامعة الكويت وذلك بإصدار خاص بالمؤتمر.

وأفاد بأن المواصفات الموضوعية والشكلية للبحث المقدم أن يتناول دور أحد فروع القانون العام في مواجهة التحديات الاقتصادية في الكويت بشكل رئيسي وبالقوانين المقارنة، وتكون الأولوية في القبول للبحوث المقارنة، على ألا تقل المراجع الأجنبية عن ثلث مصادر البحث، وتستقبل الأبحاث باللغة العربية والفرنسية أو الإنكليزية، مردفا: كما يقدم ملخص للبحث للتقييم، وفي حال الموافقة على الملخص يتم ابلاغ الباحث تسليم البحث قبل تاريخ 10 يوليو المقبل، مضيفا أن قبول ملخص البحث لا يعني ضمان نشر البحث في مجلة الحقوق، حيث تخضع الأبحاث لإجراءات التحكيم الخاصة بالبحث.

كلية الحقوق

# «الصحة» تطالب مستشفياتها باستقبال الحالات العاجلة بدون إثبات شخصية

وزارة الصحة

أكدت أن الحالات الطارئة لمجهولي الهوية تذهب لمحقق المستشفى بعد استقرار الحالة.

طالبت وزارة الصحة كافة المستشفيات التابعة لها باستقبال جميع الحالات الطارئة التي تحتاج إلى تدخل طبي عاجل وسريع حتى لو كانت لا تحمل إثبات شخصية.

وأكدت الوزارة أن ذلك يهدف إلى الحفاظ على صحة المرضى حتى استقرار حالتهم الصحية، ومن ثم يتم التحقق من الهوية وتحصيل رسوم العلاج.

جدير بالذكر أن ذلك يأتي في أعقاب ورود بعض الملاحظات من بعض المستشفيات تفيد بجلب سيارات الإسعاف عاملات منازل دون وجود إثبات شخصية، مستفسرين عن الإجراء في هذا الوضع. أما بالنسبة للحالات مجهولة الهوية، فقد أكدت الوزارة أن جميع الحالات الطارئة لمجهولي الهوية تذهب لمحقق المستشفى، ويتم تحرير محضر رسمي بذلك لإثبات الحالة وملابساتها وظروفها، وذلك أيضا بعد استقرار الحالة.

# تتمات

## الحظر الكلي

الوبائي، والعدوي أعلى بمناطق السكن الاستثماري، لافتا إلى إستقرار الإشغال السريري والحرجة، منها 65% رعاية للوافدين.

وكشف الجارالله خلال سلسلة تغريدات على حسابه في «تويتر»، عن تقنين فترات جرعات اللقاحات لرفع وتيرة التمنيع المجتمعي.

ووجه عدداً من الرسائل خلال فترات التفشي الوبائي المحلي والخليجي والإقليمي، مطالباً بضرورة التطعيم والالتزام بالإحترازات الوقائية، وتجنب إقامة الفعاليات الاجتماعية، فضلا عن تجنب السفر والعمل عن بعد ما أمكن، وتجنب المخالطة في الأماكن المكتظة، والعزل عند الشعور بأعراض لدعم جهود المكافحة الوبائية.

وقال إن متلقي الجرعة الأولى من لقاح «أوكسفورد» ستصلهم رسالة بالجرعة الثانية، كما كان من المقرر في السابق، مشيراً إلى أنه يوجد شح في إمداد اللقاح عالمياً كما هو معلوم، والدولة مجتهدة في تأمين اللقاحات الفاعلة للجميع، بمن فيهم الفئات التي قد يتم شمولها في المستقبل وهي مادون الـ16 عاماً والجرعات التنشيطية إذا ما لزم الأمر.

## ارتباك حكومي

أن تسبب نشر كشوف المكافآت في ارتباك للكثير من الجهات الحكومية.

في هذا السياق أعلنت وزارة الدولة لشؤون الشباب أن المبلغ المرصود لمكافأة أربعة من موظفيها، ضمن الصفوف الأمامية المكلفة بمباشرة أعمالها إبان فرض حظر التجول العام الماضي، بلغ 98ر2236 دينارا.

وأوضح وكيل الوزارة بمكتب وزير الدولة لشؤون الشباب الدكتور مشعل الربيع، في تصريح صحفي، أن المكافأة رصدت نظير مباشرة الموظفين الأربعة أعمالهم إبان فرض حظر التجول في ضوء جائحة فيروس كورونا.

وقال الربيع إن وكيل الوزارة غير مشمول بالمكافأة، عملا بقرار مجلس الوزراء القاضي بعدم صرفها للقياديين حال مباشرتهم أعمالهم في ضوء الجائحة الصحية.

وأهاب بوسائل الإعلام ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، تحري الدقة فيما يتم تناقله من أخبار، مؤكدا حرص قياديي مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب وموظفيه على حسن إدارة المرفق وحرمة المال العام.

من جهتها أكدت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، حرصها على صون المال العام، بقدر حرصها على مكافأة موظفيها الذين أسهموا كل حسب موقعه في التصدي لتداعيات جائحة فيروس «كورونا»، والحفاظ على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخدمتهم.

وقالت «الهيئة» في بيان صحفي إنه منذ اليوم الأول لتعليق العمل بالجهات الحكومية لمجابهة الأزمة الصحي، باشر مجموعة من موظفيها مهامهم في إدارات «المركز الطبي التأهيلي» و«رعاية المعاقين» و«الخدمات العامة».

وأوضحت أن «المركز الطبي» هو عبارة عن مستشفى يضم نحو 570 نزيلا من ذوي الإعاقة، يسهر على خدمتهم كادر طبي وممرضون ومختصون بالعلاج الطبيعي ومشرفون اجتماعيون، يقومون بتقديم جميع الخدمات الطبية أسوة بما هو معمول به بوزارة الصحة لتوفير الرعاية الطبية والنفسية والإجتماعية لهم، فضلا عن إجراء الفحوصات بالأشعة وتقديم العلاج المناسب.

وذكرت أن الكادر المعني يقوم بالإشراف المباشر على أخذ المسحات الطبية بصفة تكاد تكون يومية، وهم في مواجهة مستمرة مع الفيروس، باعتبارهم على اتصال مباشر مع المشتبه في إصابتهم من النزلاء «الذين يعانون أصلا من نقص في المناعة، الأمر الذي يجعلهم عرضة للإصابة ويجعل منهم مصدرا للعدوى».

وقالت إنه خلال تلك الفترة تأكدت إصابات بين الكادر الطبي والنزلاء المقيمين بالمستشفى «المركز الطبي» الذي أصبح بمثابة محجر للحالات المصابة من النزلاء، واتخذ بشأنه إجراءات خاصة من تقييد للحركة داخله وتشديد الإجراءات الوقائية والأمنية.

ولفتت الهيئة إلى أن موظفي إدارة الخدمات العامة قاموا بتوفير الخدمة المطلوبة للنزلاء، من غذاء وأمن وصيانة معدات توفر تلك الخدمات.

وأوضحت أن أغلبية الموظفين سواء الإداريين أو الفنيين بالمقر الرئيس للهيئة في محافظة حولي، لم يكتفوا بالعمل المنوط بهم بإدارتهم الأصيلة، بل ساهموا في مساعدة الإدارات الأخرى خاصة ما يتعلق بصرف المستحقات والمخصصات المالية للأشخاص ذوي الإعاقة ورواتب الموظفين وكذلك السهر على حسن تنفيذ العقود المرتبطة بخدمة نزلاء دور الرعاية، في ضوء قلة العمالة ما تطلب مواصلتهم أعمالهم بغض النظر عن أيام الراحات أو العطل.

أضافت ان الموظفين قاموا كذلك بالإشراف على تنفيذ العقود الخاصة بالأجهزة التعويضية وإعداد كشوف الرسوم المستحقة للمدارس والحضانات والمؤسسات التأهيلية التابعة، إلى جانب عقد اجتماعات مع الجهات المعنية لإعداد خارطة طريق وتقديم التصورات استعدادا للعودة المدرسية والتأهيل والتدريب.

بدورها أكدت الأمانة العامة للأوقاف التزامها بقرارات مجلس الوزراء، بضرورة استمرار دوام الادارات المالية والإدارية لصرف رواتب الموظفين خلال جائحة كورونا 2020 ، مضيفة أنها كانت ومازالت رافدا وداعما لجهود الحكومة في كافة الظروف والأزمات من خلال دعم الجهود الرسمية والأهلية.

وقالت الأمانة في بيان لها : «هذا ما تم ترجمته في مواجهة جائحة كورونا، وتم تصنيف موظفي الأمانة العامة ضمن الفئة الثالثة للصفوف المساندة، اذ ساهم موظفو الأمانة خلال فترة الحظر الجزئي والكلي بتنفيذ وإنجاز عدد من المبادرات».

أضافت أن من تلك المبادرات توفير الوجبات للمتواجدين في المحاجر الصحية والمواطنين القادمين عبر الجسر الجوي في المطار، والسلات الغذائية للأسر المتعففة والفقيرة المتضررة من فترة الحجر الكلي والجزئي، وتوزيع قناني المياه في المطار والمحاجر ومراكز الإيواء وتوزيع الحقائب الوقائية للمواطنين والمقيمين والطلبة الكويتيين الدارسين في الخارج، وتوفير احتياجات المؤسسات الإصلاحية التابعة لوزارة الداخلية.

وأكدت الأمانة العامة للأوقاف ان «اقتراح المكافآت تم بكل أمانة ومسؤولية والمبلغ بحدود 29282 دينارا، لعدد 77 موظفا، علما بأن هذه المساهمات والمبادرات وغيرها ما كانت لتتحقق لولا جهود موظفي الأمانة العامة للأوقاف، الذين لبوا نداء الواجب وكانوا في مواقع عملهم خلال فترة الحظر الكلي والجزئي لاستمرار كل هذه الالتزامات المالية ووصولها لمستحقيها»

كما أكد القائم بأعمال المدير لمعهد الكويت للأبحاث العلمية الدكتور مانع السديراوي، أن إجمالي مكافآت الصفوف المساندة «الفئة الثالثة» التي أدرجت للعاملين في المعهد، لا يتجاوز 33 ألف دينار.

وقال الدكتور السديراوي في بيان صحفي إن المعهد قدم مساهمات مهمة لقطاعات العمل الوطنية في المرحلة الأولى من تفشي وباء «كورونا المستجد»، ومع إعلان بروتوكول الحماية الذي شمل العديد من الإجراءات الاحترازية من بينها تعطيل العمل في مؤسسات الدولة إلا وفق الحاجة الملحة، لافتا إلى أنه قدم إسهامات مهمة لقطاعات الصحة والنفط والكهرباء وخصص جوانب من دراساته لمواجهة تفشي «كورونا».

واشار الى أن ذلك تطلب من موظفي المعهد العمل عن بعد بالإضافة إلى تكليف مجموعات من الباحثين والمختصين للعمل «ميدانيا»، خلال فترة الحظر الكلي والجزئي وفترات الراحة المقررة في الدولة، موضحا أن من تم تكليفهم بالعمل «ميدانيا» بلغ عددهم 148 موظفا، بنسبة تصل إلى 14 بالمئة من إجمالي العاملين بالمعهد وأنه تم إدراجهم ضمن مكافآت الصفوف المساندة «الفئة الثالثة» بإجمالي مكافآت لا تتجاوز 33 ألف دينار كويتي.

ولفت الى أن فرق العمل من الباحثين والفنيين والمختصين بالمعهد، قاموا بالعديد من الأعمال والدراسات البحثية الهامة من بينها التعاون مع وزارة الصحة في تطوير نظم للانذار المبكر والرصد الفوري لانتشار فيروس كورونا المستجد، كما أسهم عدد من الباحثين في تطوير فحص البلمرة «بي سي آر»، وإنتاج محلول «بي سي آر كيت»، بالتعاون مع فريق مختص من وزارة الصحة.

كما قاموا بإنجاز دراسات تتعلق بمدى واحتمالية انتقال فيروس كورونا عبر الهواء، ودراسة أخرى تخص الآثار الاقتصادية الناجمة عن الجائحة فضلا عن إنجاز العديد من النشرات الدورية التي تبين منحنى معدل الإصابة بالفيروس، وإنجاز دراسة تتعلق بتطوير أسطح مضادة للفيروسات وأخرى ذات علاقة بتحديد مدى انتشار الفيروس عبر قنوات الصرف الصحي.

وقام فريق عمل الورشة الهندسية بتصنيع أقنعة الوقاية البلاستيكية وتقديمها إلى المشتغلين في الصفوف الأمامية، مبينا أن باحثي المعهد قاموا خلال فترة الحظر الكلي برسم وتخطيط 24 مشروعا بحثيا تم اعتماد 14 مشروعا منها والشروع في تنفيذها على الفور.

ولفت الدكتور مانع السديراوي إلى أنه بالإضافة إلى ذلك، فإن مجموعات عمل من باحثي المعهد والمختصين قاموا – أثناء الحظر الكلي والجزئي – بمواصلة عملهم بوتيرة مستقرة، لمساعدة بعض القطاعات الحيوية، وعلى رأسها قطاع النفط وقطاع الكهرباء والماء، حيث واصلت هذه الفرق عملها الميداني في الحقول النفطية وفي تشغيل مجمع الشقايا للطاقة المتجددة، لضمان تغذية الشبكة الكهربائية بإنتاج المجمع من الكهرباء من خلال محطاته الثلاث، فضلا عن مراقبة مقفصة الأسماك والإشراف على أمن وسلامة المحميات الطبيعية والمختبرات والمحطات، التي كان من الممكن أن تتعرض للكثير من الأضرار إذا ما أهملت، كما تم العمل على تشغيل مصنع مياه كاظمة وتقديم إنتاجه إلى الهيئات الوطنية التي تعمل في الصفوف الأمامية.

وأوضح أن المعهد – كحال المؤسسات الوطنية الأخرى – قام أيضا بتكليف مجموعة من المختصين بالعمل أثناء تلك الفترة لتسيير الأعمال الإدارية والمالية المتعلقة بصرف الرواتب، كما قام بعض المختصين بالعمل على تأمين بيئة عمل آمنة من خلال إصدار أدلة وبروتوكولات العمل وتعميمها على الموظفين، قبل العودة التدريجية للعمل وذلك في ضوء الإرشادات التي قررها مجلس الوزراء الموقر ووزارة الصحة وديوان الخدمة المدنية، وبالشكل الذي يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الصحية المتبعة، كما شكل لجنة مختصة لضمان السلامة ومتابعة تطبيق الإجراءات وأعمال التعقيم الدوري لمرافق المعهد ومختبراته.

وقال المتحدث الرسمي باسم مكتب الإنماء الاجتماعي مشعل الزير، إن مكافآت المكتب تقع ضمن الصفوف المساندة «الفئة الثالثة متوسطة الخطورة»، وليست الصفوف الأمامية، التزاما بما جاء بقرار مجلس الوزراء وتماشيا مع قرارات الخدمة المدنية المنظمة والخاصة بتصنيف الفئات.

وأوضح الزير أن إجمالي المبلغ يقارب 13 ألف دينار لعدد 12 موظفا، كانوا يعملون ضمن فريق عمل استثنائي مشترك منذ بداية انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد.

أضاف أن الفريق قام بتسيير الأعمال والعاجل من الأمور ومتابعة المستجدات وتنفيذ القرارات الموجهة حيالها، بما في ذلك المتعلقة بتسيير المهام الإدارية والمالية بالمكتب والتي تختص برواتب الموظفين ومستحقاتهم، بالإضافة إلى مواصلة واستمرار الأعمال والمهام المتعلقة بالإرشاد النفسي والخدمات الاستشارية، وذلك بتوفير خط ساخن للتواصل والمتابعة مع مراجعي المكتب والعمل على تدعيم ذلك بالحملات التوعوية المتتالية.

بدورها قالت الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة ان الموظفين خلال فترة الحظر الكلي والجزئي، قد مارسوا جميع الأعمال المتعلقة بإجراءات صرف الرواتب والاستحقاقات المالية والإدارية الخاصة بموظفيها.

وأوضحت الأمانة في بيان لها انها حرصت على تقديم كافة الخدمات الطلابية في الجامعات والكليات الخاصة، بما فيها جميع الإجراءات الأكاديمية الخاصة باستكمال الدراسة عن طريق التعلم عن بعد، بما في ذلك الاجراءات الخاصة لاستقبال طلبات المكافأة الاجتماعية والبعثات الداخلية بما يضمن استمرار العملية التعليمية لأبنائنا الطلبة والطالبات دون عرقلة لمسيرتهم الدراسية وذلك من خلال تواجد بعض موظفيها على رأس عملهم.

وأكدت الأمانة التزامها بكل الشروط والقواعد الخاصة بإجراءات صرف مكافأة الصفوف الأمامية.

## القوات الأمريكية

بلادهِ على استعداد لصراع محتمل في المستقبل، لا يشبه كثيراً «الحروب القديمة» التي استهلكت وزارة الدفاع لفترة طويلة.

كما دعا إلى حشد التقدم التكنولوجي وتحسين دمج العمليات العسكرية على الصعيد العالمي من أجل الفهم بشكل أسرع، واتخاذ القرار بشكل أسرع، والعمل بشكل أسرع، وفق تعبيره.

الجدير ذكره أن الولايات المتحدة التي من المقرر انسحابها الكامل من أفغانستان، السبت، كانت تدخلت عسكرياً في هذا البلد عام 2001 على رأس تحالف دولي لطرد تنظيم القاعدة من معاقله بعد اعتداءات 11 سبتمبر الدامية.

ففي السابع من أكتوبر 2001، أي بعد أقل من شهر من اعتداءات 11 سبتمبر التي أسفرت عن نحو 3 آلاف قتيل، أطلق الرئيس الأميركي، جورج دبليو بوش، عملية «الحرية الدائمة» في أفغانستان، بعدما رفض نظام طالبان تسليم زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، وفي غضون أسابيع، أطاحت قوات دولية بقيادة الولايات المتحدة بحركة طالبان.

ونشرت أميركا حوالي ألف جندي على الأرض في نوفمبر، قبل رفع عددهم إلى عشرة آلاف في العام التالي.

وفي عام 2008، قرر الرئيس بوش إرسال تعزيزات لتنفيذ استراتيجية فعالة ضد تمرد طالبان، وأواخر عام 2009، خلال الأشهر الأولى من ولاية الرئيس باراك أوباما، ارتفع عدد الجنود الأميركيين في أفغانستان إلى نحو 68 ألفا، أما في ديسمبر، أرسل أوباما 30 ألف جندي إضافي، وأكد أن القوات الأميركية ستبدأ بالانسحاب بعد 18 شهرا. والهدف كان وقف تمرد حركة طالبان وتعزيز المؤسسات الأفغانية.

إلى أن بلغ في منتصف 2011، عدد الجنود الأجانب في أفغانستان أكثر من 150 ألفا بينهم 100 ألف أميركي.

بعدها، قتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، مدبر اعتداءات 11 سبتمبر 2001 ليلة الأول إلى الثاني من مايو 2011 في عملية للقوات الأميركية الخاصة في باكستان حيث كان مختبئا.

وفي 31 ديسمبر 2014، أنهى حلف شمال الأطلسي مهمته القتالية في أفغانستان، إلا أنه أبقى 12 ألفا و500 جندي أجنبي على أراضيها، بينهم 9800 أميركي في البلاد لتدريب القوات الأفغانية والقيام بعمليات مكافحة الإرهاب، وفقاً لوكالة رويترز.

فيما سجل الوضع الأمني تدهورا واضحا مع توسع تمرّد طالبان وقد أصبح تنظيم داعش أيضا ناشطا في البلاد في مطلع العام 2015.

إلى ذلك، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترمب في 21 أغسطس 2017، أن القوات الأميركية ستبقى في أفغانستان حتى إشعار آخر، وأرسل تعزيزات من آلاف الجنود.

كما ألقى الجيش الأميركي في أبريل 2017، أكبر قنبلة غير نووية استخدمها على الإطلاق في عملياته القتالية تعرف بـ«أم القنابل»، مستهدفاً مواقع لتنظيم داعش تضم شبكة من الأنفاق والكهوف في الشرق، ما أسفر عن مقتل 96 إرهابياً.

وفي منتصف نوفمبر من العام نفسه، وصل 3 آلاف جندي لدعم القوات المنتشرة في البلاد ليضافوا إلى 11 ألفا متواجدين في البلاد، إلا أن الهجمات الدامية تضاعفت خصوصاً تلك التي تستهدف القوات الأفغانية، كما كثفت الولايات المتحدة من جهتها الضربات الجوية ضد المتمردين.

فقد بدأت في صيف 2018، واشنطن وممثلون عن طالبان محادثات سرية طالبت فيها الولايات المتحدة من طالبان منع استخدام البلد كملاذ آمن للجماعات الإرهابية بينها القاعدة، ثم توقفت المحادثات مرات عدة جراء هجمات استهدفت قوات أميركية.

وفي 29 فبراير 2020 وقعت الولايات المتحدة وحركة طالبان اتفاقاً تاريخياً نص على الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية بحلول مايو 2021، مقابل ضمانات أمنية وتعهدات من طالبان بإجراء مفاوضات مع حكومة كابول وخفض أعمال العنف.

إلى أن أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن في 14 أبريل 2021، انسحاب 2500 جندي أميركي لا يزالون في أفغانستان بحلول 11 سبتمبر في الذكرى العشرين لاعتداءات سبتمبر 2001، وفي 29 من الشهر نفسه، بدأ حلف الأطلسي انسحاباً منسقاً لوحدات مهمة «الدعم الحازم» التي يشارك فيها في المجمل 9600 جندي و36 دولة.

## إثيوبيا تكرر

فبعدما أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، قبل أيام أن بلاده حققت هدفها السنوي في ملء «سد النهضة الإثيوبي الكبير»، عاد اليوم وأكد أنها تنتظر يوليو لبدء الملء الثاني، لما يمثله من نهضة كبيرة لها.

كانت رئاسة الحكومة الإثيوبية أعلنت قبل أسبوع أن أديس أبابا ستقوم بعملية الملء الثاني لسد النهضة في الموعد المقرر، متهمة جهات خارجية وأخرى داخلية، بإحداث الفوضى وزعزعة الاستقرار في البلاد.

وقال أبي أحمد، بعد اجتماع لمجلس الأمن القومي، إن هذه الجهات «تعمل على إغراق البلاد في فوضى»، لكنه أشار إلى أنه «رغم المؤامرات والضغوط التي تمارس على البلاد، إلا أن إثيوبيا ستقوم بعملية الملء الثاني لسد النهضة في الموعد المقرر، وإجراء الانتخابات».

وشدد مرارا على عزمه البدء بالمرحلة الثانية من ملء خزان السد في موسم الأمطار خلال شهري يوليو وأغسطس المقبلين، وهو ما تعارضه القاهرة والخرطوم.

وتشهد العلاقات بين إثيوبيا ومصر والسودان توتراً متصاعداً، بسبب سد النهضة الذي تبنيه أديس أبابا فوق النيل الأزرق أكبر روافد نهر النيل.

وكان السودان قد لوح بملاحقة إثيوبيا قضائياً في حال استمرت بملء سد النهضة في غياب اتفاق ثلاثي يشمل مصر.

وتتهم مصر والسودان إثيوبيا بالمسؤولة عن فشل المفاوضات بسبب تعنتها ورفضها التوقيع على اتفاق ملزم بشأن السد.

وقبل أسابيع، حذر الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، من أن أي مساس بحصة بلاده في مياه النيل سيستدعي رداً «يؤثر على استقرار المنطقة بالكامل».